الدلال يقترح السماح بارتياد المساجد للصلوات الخمس خلال الفترة الحالية بشروط وضوابط معينة

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

قرر مجلس الوزراء في يوم الخميس الماضي الموافق 28 مايو 2020 إنتهاء مرحلة الحظر الكلي والدخول إبتداءا من اليوم الأحد الموافق 31 مايو 2020 بالحظر الجزئي وهي مرحلة أولي من ضمن عدة مراحل قادمة بهدف مواجهة وباء فيروس كورونا ومن ثم بإذن الله الرجوع إلي الحياة الطبيعية، وعلي الرغم من حرص وإجتهاد الجهات الحكومية ودورها المقدر إلا أن تفاصيل تلك المراحل تحتاج إلي إبداء عدد من الملاحظات والمقترحات الأولية من أجل تطوير الأدوار الحكومية ودعم المواطنين والمقيمين ومن هذا المنطلق، لذا فانني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – قيام وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف في المرحلة الحالية السماح بارتياد المساجد للصلوات المغرب والعشاء والفجر وعدم الإكتفاء بالصلاة الظهر والعصر في مواعيد الحظر الجزئي مع أهمية أن يكون ذلك بضوابط منها أن يكون في ذات المنطقة ومراعاة الإحتياطات الصحية .

2 – السماح للمواطنين والمقيمين بممارسة رياضة المشي لما له من إيجابيات في المرحلة السابقة ولكن نظرا لحرارة الجو الحالية العالية وصعوبة الحركة فيقترح لمجلس الوزراء السماح بفتح المجال لرياضة المشي خلال الفترة القادمة الى الساعة 7 او 8 ليلا .

3 – خطوات الحكومة في المرحلة الأولي تقتضي فتح عدد من المصالح والأعمال وبالضرورة هذه المصالح والأعمال يتطلب لها وجود حركة أموال ناهيك عن انشطة المواطنين والمقيمين وبالتالي فان يستلزم عمل البنوك وحضورها مبكراً لذلك أري التبكير وتعجيل بفتح البنوك منذ الأسبوع الحالي لان التأخير في فتح المصارف والبنوك مضر بالجميع .

4 – من أهم القرارات الأخيرة تلك المتعلقة بفتح العيادات الخاصة لأداء دورها المهم في دعم الطاقم الطبي وتقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين، ومع إيجابية هذا القرارات إلا أنه يصطدم بواقع الحظر الكلي لعدد من المناطق مثل حولي والفروانية وخيطان وغيرها مما يجعل عملية الوصول للعيادات الخاصة عملية صعبة أو غير ممكنة لذا يرجي السماح لمن لديه موعد مع عيادة خاصة بالدخول إلي المنطقة التي فيها العيادة أو قيام الحكومة بإيجاد تصريحات خاصة لزيارات العيادات عبر إستخدام الوسائل الإلكترونية.

5 – هناك حرص من الجهات الصحية علي التباعد الإجتماعي ولبس الكمامات مع الإلزام قانونيا بلبسها ، ونظرا لصعوبة ذلك حيث أن الدولة لم توفر الكمامات الطبية او الصحية اللازمة في الأسواق للمواطنين والمقيمين وزيادة أسعار الكمامات ، ومن جانب اخر نحن في مجتمع يوجد فيه كبار سن وفيه نسبة كبيرة من صغار السن مما يتطلب معه التدرج وتوفير الخدمة قبل الالزام بها وهو ما يتطلب معه إعادة النظر في إلزامية هذا القرار وإستبدال ذلك بالحث الإجتماعي والإعلامي إلي حين توفير كميات كبيرة وكافية لكافة المواطنين والمقيمين .

محمد الدلال

الفضل لفتح مجالات النشاط الاقتصادي والعمل الخاص والحر بأكبر قدر ممكن

طالب النائب أحمد الفضل الحكومة بعمل خطة متكاملة تراعي الجوانب الصحية والاقتصادية للازمة الحالية وأن تقوم بفتح الأعمال.

وقال في تصريح بمجلس الأمة اليوم إن الأزمة الحالية عنوانها صحي لكنها في حقيقتها وجوهرها اقتصادي، مشيرا إلى أن الحكومة لم تراع الجانب الاقتصادي أبدا.

وحذر الفضل من أن الآثار الإقتصادية قد تؤدي إلى (خراب بيوت) ولا يمكن مقارنتها بالآثار الصحية، داعيا إلى النظر بشكل دقيق لهذا الامر وان تفتح الحكومة مجالات العمل الخاص والحر كي تجعل الناس تعيل نفسها.

وشدد على ضرورة فتح النشاط الاقتصادي بأكبر قدر ممكن مشيرا الى انه افضل من هدر أموال الدولة في دفع ايجارات ورواتب لانه لايمكن الاستمرار في سداد الرواتب او الإيجارات لما لا نهاية.

ودعا إلى ان تكون هناك خطة اقتصادية وتشريعية تاتي بها الحكومة والنواب يقومون بهذا الواجب رغم ان لدى الحكومة المعلومات كلها.

وأشار الى ان لجنة التحفيز الاقتصادي قامت بخفض الإيجارات وتمويل دعم العمالة لكن لم تضع قانون ينظم وضع الإيجارات خلال الازمة الحالية.

أحمد الفضل

وبين انه يعمل مع عدد من النواب على اعداد اقتراح بقانون يقضي بوقف الايجارات خلال الفترة الحالية نظرا لاغلاق المحلات في الظروف القاهرة الحالية وايضا نظرا لان صاحب العقار ليس لديه مصدر دخل سوى الإيجارات.

وأضاف أن القانون يقضي أيضا بضمان حد ادني من التمويل لصاحب العقار وعند زوال الظروف القاهرة يمكن ان يسدد صاحب المحل ايجاراته المتأخرة على أقساط للدولة وبالتالي الكل يستفيد.

وأضاف ان هناك موضوع العاملين الكويتيين في القطاع الخاص وهم 74 الف تقريبا الذين يعانون من عدم وجود حماية لهم ولا يوجد لهم مجال مع صاحب العمل المتضرر خاصة في ظل توقعات بوجود موجة ثانية ويجب ان يكون لدي الحكومة تصور لهذا الجانب.

ولفت الى انه على الحكومة ان تتحرك وتوضح تصوراتها وتناقش المشاكل الموجودة بشفافية لانه خلال 3 اشهر هناك من سيكون مكشوفا تماما وليس لديه اية أموال ومحلاته مغلقة وعليه قروض.

وأكد أن القطاع الخاص لا يريد أموالا ولكنه يريد اتاحة المجال له كي يعمل مع وضع الاشتراطات الصحية المطلوبة.

وضرب الفضل مثالا على فائدة فتح الأنشطة بالبورصة التي استمرت في العمل عبر التداول الالكتروني والنتيجة ان تم توزيع 1.2 مليار دينار عبارة عن أرباح نقدية واسهم منحة حتى الآن وهناك 800 الف حساب لأشخاص في البورصة تمثل 50% من ملاك الأسهم في البورصة.

وأوضح ان البنوك يجب ان تعود للعمل بشروط معينة وبطاقة معينة ومن خلال افرع معينة والبنوك قادرة على تنظيم نفسها كما يجب الغاء الرسوم الجمركية عن المستوردين خاصة الصغار منهم لتنشيط السوق.

تتمات

الحربي : لن نغامر

لبحث مدى إمكانية عقد جلسة ، إما الاسبوع المقبل او الذي يليه لإفساح المجال امام اللجان البرلمانية ، لإنجاز تقاريرها عن المقترحات والمواضيع المحالة لها قبل انعقاد الجلسة .

من جهته أوضح النائب فيصل الكندري أن استجوابه الذي قدمه أمس ، الى وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي ، يتكون من محور واحد حول «سوء إدارة العملية التعليمية خلال ازمة كورونا» ، مما تسبب بالضرر الجسيم على أبنائنا الطلبة .

وقال الكندري إن وزير التربية والتعليم العالي لا يزال يماطل في انهاء العام الدراسي ، ويراهن على استئناف الدراسة في أغسطس المقبل لطلبة الثانوية العامة وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، رغم خطورة الوضع بسبب جائحة كورونا ، وكذلك عدم وضوح رؤية الوزارة للمراحل الأخرى ، ويعلن ما بين فترة و أخرى عن وجود خيارات لديه ، ولم يذكرها سوى كلام مكرر في كل مرة .

اضاف : ان هذا التوجه الخطير سينعكس سلبا على طلبتنا والمعلمين والدكاترة وغيرهم من الاداريين ، وسيساهم في نشر الوباء فيما بينهم مما يهدد حياتهم وحياة اسرهم ، وبالتالي قد ينتشر الوباء بشكل اوسع، ، خاصة وان العديد من المدارس تحولت الى محاجر ومراكز إيواء للوافدين والعاملين في بعض الجمعيات التعاونية، وان استئناف العام الدراسي يتطلب العديد من الاجراءات الوقائية فضلا عن ان العديد من التصريحات لمسؤولي منظمة الصحة او تصريحات وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح تؤكد ان جائحة كورونا قد تستمر الى نهاية العام في ظل عدم وجود لقاح لمكافحة هذا الفيروس، ولا نعرف اسباب تمسك وزير التربية في قراره وعدم الالتفات الى التحذيرات الصحية وعدم وجود اي فرص حقيقية تضمن سلامة ابنائنا من انتشار الفيروس فيما بينهم.

وأشار الكندري إلى انه وزير التربية مرارا وتكرارا «من المجازفة في هذا القرار ، لان ارواح طلبتنا وسلامتهم ليست محل للتجارب بيد الاخرين للمجازفة فيها او حقل تجارب للمخاطرة به».

في سياق ذي صلة اكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي ، ان إنهاء العام الدراسي مرهون بالظروف الصحية «ولن نغامر بمستقبل الأبناء» ، لافتا في الوقت ذاته الى أن انطلاقة التعليم عن بعد للصف الـ12 ستكون منتصف شهر يونيو المقبل.

وقال الوزير الحربي في لقاء «عن بعد» مع تلفزيون الكويت مساء أمس الأول ، إن لدى الوزارة ثلاث قضايا مهمة نعمل عليها منها قضية التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد وملف الاستعداد لعودة الدراسة ، مبينا أن لدى الوزارة خطة جاهزة بهذا الشأن تم الانتهاء منها قبل عيد الفطر.

وأشار الى وجود ملفات أخرى تتعلق بحقوق الأشخاص والرواتب المتأخرة وعقود الصيانة ومباشرات العمل ، وجميعها كانت تتطلب تفرغا كاملا للعمل عليها.

وحول خطة الوزارة لعودة العمل الاداري بعد خطة العودة التي اعلنتها الحكومة ، افاد أن الوزارة كان لديها رؤية جاهزة قبيل انطلاق خطة العودة ، كما أن لديها تصورا لانطلاق عجلة العمل ، خاصة القطاعات المالية والادارية ومركز المعلومات مع الالتزام بالاشتراطات الصحية التي تقررها السلطات الصحية ، حتى لا تعطل مصالح الآخرين.

وأكد جهوزية الوزارة لأداء تلك الاعمال عبر شبكة الانترنت ، موضحا أن المسؤولية كبيرة وتحتاج إلى تضافر جهود جميع العاملين «وتحمل مسؤولية نحو ربع سكان الكويت من طلبة ومعلمين وموظفين ، يصل عددهم الى مليون نسمة منهم 700 الف طالب وطالبة».

وردا على سؤال حول عدم إنهاء العام الدراسي أسوة بالدول المجاورة ، ذكر الحربي أن إنهاء العام الدراسي يحتاج الى تمهل ودراسة ، مشيرا الى «انه لو تم إنهاء العام الدراسي خلال الفترة الماضية بما تم تقديمه من مقترحات لحدثت كارثة تربوية ، وتكون قد ارتكبنا جريمة بحق التعليم في الكويت».

ونفى الوزير أن تكون الوزارة قد رفضت إنهاء العام الدراسي لوقوعها تحت ضغط ، مبينا انها تعمل بشكل مؤسسي لافتا في هذا الإطار إلى أن لكل دولة ظروفها وقراءاتها فيما يتعلق بإنهاء العام الدراسي.

وقال : «نحن نقدر الظروف التي نمر بها وتلك الحالة غير مسبوقة ولا يمكن تعميم تجارب الدول الاخرى او القياس عليها ، وقد تابعت كل التجارب ولكن لكل دولة اشكالياتها وأؤكد أن كل الخيارات متاحة ولم يرد في بيان الوزارة او بيانات مجلس الوزراء رفض إنهاء العام الدراسي من حيث المبدأ».

وبين انه وفقا للمعطيات الصحية والمؤشرات على مستوى العالم فقد قررنا وقف الدراسة لمدة خمسة شهور ، لافتا الى «انه كان هناك اقتراحين إما ضرب نتيجة الفصل الدراس الاول في اثنين او إعطاء الطالب درجة الفصل الدراسي الثاني كاملة وهذه مغامرة قد اظلم فيها اكثر من 60 الف طالب».

وذكر أن هناك طلبة لديهم رسوب في بعض المواد وعددهم حوالي 30 الف طالب ، إضافة إلى أن هناك طلبة المنازل في الصف الـ12 وعددهم نحو 15 الف طالب ليس لهم درجات في الفصل الدراسي الاول «وليس من العدل حرمانهم من درجات تلك الفترة».

اضاف أن هناك ايضا طلبة لديهم اعذار طبية وطلبة لديهم وضعية خاصة وحرموا من اختبارات الفصل الدراسي الأول ، يصل عددهم الى نحو 1345 طالب في الصف الـ12 حرموا «فهل نحكم عليه بالرسوب؟».

وتابع «أن هناك نحو 7 آلاف طالب نسبتهم اقل من 70 في المئة فهل نحرمهم من تعديل درجاتهم؟» ، لافتا الى انه تم دراسة تلك المعطيات ووضع تصورات ليحصل كل طالب على حقه بالنجاح والتفوق ، كما أن خيار الانهاء من ضمن الخيارات المتاحة لكن وفق الخطة التي قمنا بوضعها.

وقال الحربي إنه حسب خطة الوزارة هناك تقرير سيقدم في 15 يوليو المقبل للتقييم النهائي ، «فلن تكون هناك دراسة الا في ظل الظروف الصحية الملائمة».

وأكد أن خطة الوزارة جاهزة وقرارها جاهز ، ولكن لا يمكن لوزير التربية القفز على ما تم الاتفاق عليه في مجلس الوزراء ، مشددا على الحرص على مصلحة الابناء ومستقبلهم.

وعن إمكانية تجهيز المدارس المستخدمة كمراكز حجر صحي ، في حال استئناف الدراسة في شهر اغسطس المقبل ، بين أن قرار استئناف الدراسة كان قبل قرار خطة المراحل الخمس التي تنتهي في 22 اغسطس المقبل ، وأن قرار إنهاء العام الدراسي يجب أن يراعي المصلحة العامة.

وأكد انه «لسنا مجبرين على البدء في شهر اغسطس اذا كانت الرؤية لا تزال غير واضحة ، وبإمكاننا اعادة جدولة خطتنا والبحث عن خيارات اخرى».

وحول اعتماد التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد بدلا من الانقطاع عن الدراسة ، اوضح الحربي انه سيعقد اجتماع مع مدراء العموم والتوجيه الفنية للبدء كحد اقصى في 15 يونيو في التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني ، والبداية تكون بالصف الـ12 واعتبارها فترة تجريب للخطط وتكون بمثابة ارهاصات اولية في التعليم الالكتروني.

وذكر أن الخطوة المقبلة ستكون للصف الـ12 والاستفادة من الاشهر القادمة من خلال التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني، ومن ثم العمل بشكل موازٍ مع باقي المراحل حتى لا ينقطع الطالب عن الدراسة.

وبسؤاله عن برسوم المدارس الخاصة قال إن هناك اجراءات قانونية سيتم متابعتها ، مبينا أن الوزارة طلبت من كل مدرسة ما قدمته من تعليم عن بعد ، وستكون هناك رؤية تقييمية حول ما تم تقديمه للطالب لمعالجة قضية الرسوم الدراسية.

أما فيما يخص الجامعة والمعاهد التطبيقية ، فقال الحربي إن مشكلتهم ابسط من المدارس ، حيث تم الاتفاق مع مديري الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، على تقديم تقارير مفصلة حول رؤيتهما في عودة الدراسة يتم تسليمها خلال أسبوع ، لافتا الى ان هناك توجه للتخفيف على الطلبة.

وأكد أن لدى الجامعة و«التطبيقي» القدرة على تحمل مخرجات التعليم في ظل غياب البعثات الدراسية ، مشيرا الى أن هناك اجتماعا مرتقبا مع مسؤولي الجهتين لمناقشة قضية الطلبة المبتعثين ومضاعفة الطاقة الاستيعابية.

رفع الحظر

التوصيل وخدمة السيارات ، اما خدمات السلع الأخرى الاستهلاكية عن طريق التوصيل فقط من الساعة 6 صباحا حتى الساعة 5 مساء.

وطلبت البلدية من وزارة التجارة إدارج أسواق السمك والخضار ضمن برنامج مواعيد الفتح المحددة ، وسمحت بقرارها للأسواق الغذائية الموازية في المناطق المعزولة فقط ، بمزاولة نشاطها على مدى 24 ساعة طبقا لنظام الحجز المسبق ، أما الأسواق الغذائية الموازية في باقي المناطق فحدد مواعيد عملها من الساعة 6 صباحا حتى الساعة 5,30 مساء ، ويكون استقبال الجمهور طبقا للحجز المسبق مع الالتزام بتطبيق كل الاشتراطات الصحية.

وسمحت البلدية بفتح أسواق بيع الأسماك واللحوم والدواجن والخضار والفاكهة طبقا للنظام الحجز المسبق من الساعة 6 صباحا حتى الساعة 5,30 مساء ، بجميع المحافظات مع الالتزام بتطبيق كل الاشتراطات الصحية خلال مواعيد العمل.

وبينت أن القرار شمل السماح للصيدليات والعيادات والمستشفيات الخاصة بمزاولة العمل حسب اشتراطات وزارة الصحة ، كما سمحت بفتح الأنشطة والحرف الصناعية الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للصناعة حسب الشروط والضوابط المحددة لديها.

ووافقت البلدية لمعارض السيارات والمعدات وتصليحها وصيانتها بكل انواعها ، وبيع قطع الغيار وغسل السيارات بمزاولة النشاط وايضا محلات الصيانة بكل انواعها وغسل الملابس ومحلات الاتصالات والإنترنت ومحلات بيع النظارات ، إلى جانب محلات الأعلاف والبذور بكل المناطق بالإضافة لمحلات بيع البذور في المناطق الزراعية.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة أمس الأحد عن تسجيل 851 إصابة جديدة بمرض «كورونا المستجد» ، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 27043 حالة ، في حين تم تسجيل سبع حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض ، ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 212 حالة.

وأوضح الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند في المؤتمر الصحفي اليومي أمس ، أن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض ، هي مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن أسباب العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ 851 السابقة تضمنت 279 حالة لمواطنين كويتيين ، و165 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية ، و129 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية ، و86 حالة لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية ، وبقية الحالات من جنسيات أخرى.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع 279 حالة بمنطقة الفروانية الصحية ، و214 حالة بمنطقة الأحمدي الصحية ، و117 حالة بمنطقة حولي الصحية ، و139 حالة بمنطقة الجهراء الصحية ، و102 حالة بمنطقة العاصمة الصحية .

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس ذكر انها جاءت على النحو التالي: 84 حالة منطقة جليب الشيوخ و59 الفروانية و53 العبدلي و45 خيطان.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 200 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد – 19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 15445 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي ، فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية عدد 799 شخصا وذلك بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغت 3349 مسحة ، مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ 293362 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين بمداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني ، موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح اعلن في وقت سابق أمس ، شفاء 1230 حالة من المصابين بمرض «كوفيد – 19» ، ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 11386 حالة.

الفضل يحذر

ودعا إلى ان تكون هناك خطة اقتصادية وتشريعية تاتي بها الحكومة والنواب يقومون بهذا الواجب ، رغم ان لدى الحكومة المعلومات كلها .

وأشار الى ان لجنة التحفيز الاقتصادي قامت بخفض الإيجارات وتمويل دعم العمالة لكن لم تضع قانون ينظم وضع الإيجارات خلال الازمة الحالية.

وبين الفضل انه يعمل مع عدد من النواب على اعداد اقتراح بقانون يقضي بوقف الايجارات خلال الفترة الحالية ، نظرا لاغلاق المحلات في الظروف القاهرة الحالية ، وايضا نظرا لان صاحب العقار ليس لديه مصدر دخل سوى الإيجارات.

اضاف ان القانون يقضي ايضاً بضمان حد ادني من التمويل لصاحب العقار ، وعند زوال الظروف القاهرة يمكن ان يسدد صاحب المحل ايجاراته المتأخرة على أقساط للدولة ، وبالتالي الكل يستفيد .

ولفت إلى ان هناك موضوع العاملين الكويتيين في القطاع الخاص ، وهم 74 الف تقريبا الذين يعانون من عدم وجود حماية لهم ، ولا يوجد لهم مجال مع صاحب العمل المتضرر ، خاصة في ظل توقعات بوجود موجة ثانية ويجب ان يكون لدي الحكومة تصور لهذا الجانب.

وأوضح أن على الحكومة ان تتحرك وتوضح تصوراتها وتناقش المشاكل الموجودة بشفافية ، لانه خلال 3 اشهر هناك من سيكون مكشوفا تماما وليس لديه اية أموال ومحلاته مغلقة وعليه قروض.

وأكد أن القطاع الخاص لا يريد أموالا ولكنه يريد اتاحة المجال له كي يعمل مع وضع الاشتراطات الصحية المطلوبة.

وضرب الفضل مثالا على فائدة فتح الأنشطة بالبورصة التي استمرت في العمل عبر التداول الالكتروني ، والنتيجة ان تم توزيع 1.2 مليار دينار عبارة عن أرباح نقدية واسهم منحة حتى الآن ، وهناك 800 الف حساب لأشخاص في البورصة تمثل 50% من ملاك الأسهم في البورصة.

وأوضح ان البنوك يجب ان تعود للعمل بشروط معينة وبطاقة معينة ومن خلال افرع معينة ، والبنوك قادرة على تنظيم نفسها ، كما يجب الغاء الرسوم الجمركية عن المستوردين خاصة الصغار منهم لتنشيط السوق .

وقال ان هناك اعمالا صغيرة ليس فيها احتكار وليس هناك عذر لاغلاقها ، مثل المصبغة والمطاعم التي يمكن ان تعمل من دون خدمة التوصيل.

وقال ان الشركات الصناعية ايضا متوقفة ويمكن ان نلزمها بشروط صحية وضوابط معينة ، لكن يجب ان ندعها تعمل لأنهم يدفعون ايجارات 5 الاف واكثر شهريا.

وحذر من ان كل هؤلاء بعد الحظر سيقفون طوابير للتوظيف في الحكومة ، اذا تكبدوا خسائر وهذا سيكون تكلفته على الحكومة اكبر بكثير .

وأشار إلى ان هناك العديد من اللجان الاقتصادية لدى الحكومة ، منها التحفيز الاقتصادية واللجنة الاقتصادية الوزارية التي تراسها وزيرة الشؤون ، وليس لديها تصور لاستيعاب الآلاف التي تتخرج سنويا وايضا يخضع لها من يعملون في القطاع الخاص في ظل الازمة الحالية.

من ناحية اخرى قال الفضل ان هناك ايضا الجانب النفسي في ظل الحظر لمدة 4 اشهر والذي سبب ضيقا نفسيا لدى المواطنين وهو لايقل عن الجانب الاقتصادي .

وأوضح ان المواطنين قدموا ماعليهم والتزموا بالحظر الجزئي ثم الكلي ثم الجزئي ولذلك يجب ان يعطى الناس المجال للسفر واخذ التعهدات عليهم.

وقال ان هناك مشاكل اجتماعية عديدة بدأت تظهر في شكل خلافات عائلية وتعاط وغير ذلك ، ويجب ان يكون لدى الحكومة الذكياء يلاحظون هذه الأمور والا يعملوا بشكل روتيني .

وافق على

متابعة الحالات الطارئة قام خلال الفترة المذكورة ، بإبداء الرأي في 658 موضوعا.

وأوضحت درويش أن الموضوعات التي تمت الموافقة عليها تضمنت تعاقدات يمتد تنفيذها لعدة سنوات مالية.

أضافت أن أعمال الرقابة المسبقة لبعض الموضوعات التي تمت دراستها وبحثها أسفرت عن تحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة بقيمة تقارب 30 مليون دينار .

وذكرت أن الموضوعات المرتبطة ارتباطا مباشرا بمكافحة تداعيات أزمة «كورونا» ، التي تجتاح البلاد مثلت نسبة 57 في المئة من إجمالي قيمة الموضوعات المعروضة خلال الفترة المذكورة بقيمة اجمالية مقدارها 377 مليون دينار ، ولعدد 226 موضوعا.

وبينت أن تلك الموضوعات المعروضة تخص كلا من وزارات الصحة والمالية والدفاع ومجلس الوزراء ، مشيرة إلى انه كان لوزارة الصحة النصيب الأكبر منها بنسبة 50 في المئة بقيمة 187 مليون دينار ، وتضمنت 142 موضوعا.

«الشؤون» : الجمعيات

وأوضح شعيب أن الجمعيات التعاونية لن تستقبل روادها خلال فترة الحظر الجزئي ، إلا من خلال نظام حجز المواعيد «الباركود» ، مشيرا الى انه تم التنسيق بين وزارة الشؤون ووزارة التجارة والصناعة واتحاد الجمعيات والجهات ذات الاختصاص لتستمر الجمعيات التعاونية في استقبال المستهلكين خلال فترة الحظر الجزئي بشكل منتظم.

وعن نظام عمل الجمعيات التعاونية في المناطق التي تقرر عزلها مثل الفروانية وحولي وميدان حولي وخيطان أكد شعيب أنها ستعمل ايضا بنظام حجز المواعيد المذكور حيث ستعمل الأسواق المركزية على مدار 24 ساعة.

وبين أنه تم الابعاز لكافة الجمعيات بحيث يتم فتح فرع على الاقل في كل قطعة لتلبية احتياجات المستهلكين ويكون التسوق في الافرع عن طريق حجز المواعيد.

حظر تشغيل

للهيئة أحمد الموسى في تصريح صحفي ، إن فرق التفتيش في الهيئة ستتابع تنفيذ القرار على مدى 3 أشهر و ستشن حملات تفتيشية مفاجئة على مواقع العمل لرصد اي مخالفات وتسجيلها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأشار الموسى إلى أن القرار يستهدف حماية العمالة من حرارة الطقس الشديدة خلال تلك الفترة ، لافتا إلى أن العمل في تلك المناطق خلال هذه الفترة من السنة يكون شاقا لظروف مناخية قاسية يصعب بموجبها اداء العمل في ساعات عمل اعتيادية.

وأوضح أن تطبيق القرار بحظر العمل في هذه الأوقات يستهدف تنظيم العمل وليس تقليل ساعات العمل ، مؤكدا الحرص على عدم تعريض المشاريع التي يتم تنفيذها لأي أضرار.

ولفت إلى أن تطبيق هذا القرار خلال السنوات الماضية لقي استحسان وقبول العديد من الشركات في قطاعات عديدة ، بالإضافة إلى انه جاء مراعيا للمصلحة العامة ويتوافق مع التزامات الكويت بتطبيق معايير العمل الدولية في اوقات الظهيرة.

المسلمون يعودون

وتجهيز مواضع الصلاة لتحقيق التباعد بين المصلين.

وأوضح أن الوزارة ستقوم بالإعلان عن موعد افتتاح المساجد ، بعد توفير جميع الاحتياجات واستكمال الاشتراطات وذلك حفاظا على سلامة المصلين.

وأشار الى انه سيتم تعليق التعليمات والارشادات الضرورية في المساجد ، التي سيصدر بها قرار يوضح ما ينبغي التقيد به من قبل العاملين فيها وكذلك المصلين.

وكان وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار الدكتور فهد العفاسي أعلن الخميس الماضي أن استئناف إقامة صلاة الجماعة في المساجد ، سيكون في مناطق السكن النموذجية فقط ، ودون صلاة الجمعة في المرحلة الأولى.

وذكر العفاسي ل «كونا» انه عقب صدور قرار مجلس الوزراء باستئناف إقامة صلاة الجماعة في المساجد خلال المرحلة الاولى من العودة التدريجية ، سيتم تحديد تاريخ الاستئناف بعد استكمال تجهيز المساجد وفق الاشتراطات الصحية.

من جهة أخرى فتح المسجد الأقصى والمسجد النبوي أبوابهما أمام المصلين ، بعد إغلاق استمر اكثر من شهرين، ضمن إجراءات مكافحة انتشار فيروس كورونا.

وتدفق مئات المصلين على المسجد النبوي في المدينة المنورة بالسعودية.

وفتحت آلاف المساجد في السعودية أبوابها أمام المصلين، لكن الحرم المكي مازال مغلقا.

يأتي هذا مع بدء السلطات أمس الأحد، تنفيذ المرحلة الثانية من عملية تخفيف القيود المفروضة.